

**دور النظام المالي الإسلامي في تفادي الأزمات المالية العالمية
(البنك الإسلامي الأردني كنموذج 2008-2011)
The role of the Islamic financial system in avoiding global
financial crises
(Jordan Islamic Bank as a model 2008-2011)**

ط. سيدأحمد بلعباس نابي *
جامعة البليدة-2- لونيسي علي، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2019/07/24 تاريخ القبول: 2019/11/23 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحديد الإطار النظري للأزمات المالية والتعرض إلى بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، من خلال تحديد أسباب ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تتناول هذه الدراسة النظام المالي الإسلامي والسياسة المالية والنقدية في هذا النظام، وذلك من خلال مختلف أبعاده، وتحديد مفهوم النظام بذاته ومقارنته بالأنظمة الاقتصادية والمالية الأخرى، والتي من أهمها النظام الرأسمالي. كما وضحت الدراسة دور المؤسسات المالية الإسلامية في حماية الاقتصاد العربي من آثار الأزمات المالية والتي من بينها أزمة الرهن العقاري، وكذلك الأهمية التي تقوم عليها المؤسسات المالية الإسلامية وكيفية مواجهتها للأزمات المالية. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الحل في معالجة الأزمات المالية العالمية هو تبني نظام اقتصادي عالمي جديد، مبني على مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية. **الكلمات المفتاح:** الأزمة المالية لسنة 2008، أزمة الرهن العقاري، الاقتصاد الإسلامي، التمويل الإسلامي، الصيرفة الإسلامية.

Abstract: The study aims firstly to determine the theoretical framework of financial crises and to expose certain aspects of the financial crisis of 2008, by identifying the causes of their appearance in the United States.

This study also deals with the Islamic financial system and the monetary and monetary policy in this system, through its various dimensions, by defining the concept of the system itself and comparing it with other economic and financial systems, the most important of which is the capitalist system.

The study also highlighted the role of Islamic financial institutions in protecting the Arab economy from the effects of financial crises, including the subprime crisis, as well as the importance of Islamic financial institutions and how to deal with financial crises.

From our study, it appears the solution to the global financial crisis is to adopt

* اسم مرسل المقال: طالب دكتوراه. سيدأحمد بلعباس نابي.

A new global economic system based on the principles and foundation of Islamic law.

Keywords: The global financial crisis of 2008, The mortgage crises, The Islamic economics, Islamic finance, Islamic banking.

Résumé : L'étude vise d'une part, à déterminer le cadre théorique des crises financières et l'exposition à certains aspects de la crise financière mondiale de l'année 2008, en identifiant les causes de leur apparition aux Etats-Unis d'Amérique.

Cette étude aborde aussi le système financier islamique et la politique financière et monétaire dans ce système, à travers ces diverses dimensions, en définissons le système lui même et le comparant par d'autre systèmes comme le système capitaliste.

L'étude démontre l'importance des sociétés financiers islamiques, et comment peut elle protégé les économies des payes arabes des effets de la crise des sub-primes, et comment elle peut endiguer les crises financiers.

Dans notre étude, il s'avère que la solution face aux crises financières mondiales est d'adopter un nouveau système économique basé sur les principes de la loi islamique.

Mots-clés: La crise financière de 2008, La crise hypothécaire, L'économie islamique, La finance islamique, Les banques islamiques.

1- تمهيد:

لقد كانت الجوانب المالية، النقدية والمصرفية في الدول العربية من أكثر الجوانب تأثراً بالأزمات المالية العالمية. ولقد شجع تلك الدول لاسيما في ظل ضعف قدرة النظام الرأسمالي على مواجهة الأزمات، أن تبحث في ثنايا فكرها الاقتصادي، وأن تفش في مدى جدوى تطبيق وتفعيل النظام الاقتصادي الإسلامي بفروعه الرئيسية الثلاثة (النظام التجاري، المالي والنقدي)، حتى يمكن تجنب الآثار السلبية وحصرها في أضيق الحدود وذلك بالاستعانة بأدوات السياسة الاقتصادية التي يوفرها ذلك النظام. لذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

هل يمكن للنظام المالي الإسلامي أن يقدم البديل لينقذ العالم من أزمات الأنظمة الاقتصادية الوضعية؟ وعلى أساس هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب الفعلية، والعناصر التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؟
 - ما تأثير ودور النظام المالي الإسلامي في معالجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؟
 - هل تفعيل آليات النظام المالي الإسلامي يمكن أن يقلل من ظهور الأزمات المالية في الدول العربية؟
- 1.1- فرضيات الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التحقق من صحة أو خطأ الفرضيات التالية:
- التعامل بالرّبا، وبالديون القائمة عليها بيعا وإقراضا، هو السبب الرئيسي وراء ظهور الأزمة المالية العالمية؛
 - نظام التمويل الإسلامي يحمل في مبادئه ما يمكن من تحقيق الاستقرار المالي وتفادي الأزمات المالية العالمية؛
 - تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية في الدول العربية كان أقل حدة، من البنوك التقليدية الربوية.

2.1- الدراسات السابقة: يوجد بعض الدراسات التي تحاول تحليل الأزمات المالية، ومن هذه الدراسات نجد:

- دراسة (2009)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية بعنوان: "الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي"، وقد خلصت الدراسة إلى أن الأسباب الرئيسية للأزمة تتمثل في الرّبا والغرر، والحل يتمثل في تجنب هذه الممارسات، وأن التمويل الإسلامي يحمل في مبادئه ما يمكن من تجنب الأزمات المالية العالمية.

- دراسة (2010)، لسامي بن إبراهيم السويلم، بعنوان: "الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية في سبيل تجنب الأزمات المالية العالمية.

- دراسة (2013)، لنادية العقون، بعنوان: العولمة الاقتصادية والأزمات المالية العالمية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية". وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك توجه جديد يعتبر أهم بديل للوقاية من الأزمات المالية هو إتباع نظام مالي إسلامي، ونظامه المصرفي بدلا عن النظام التقليدي.

أما في هذه الدراسة فإننا نحاول تقديم النظام المالي الإسلامي والصيرفة الإسلامية كحل جوهري وبديل اقتصادي ناجح عن التمويل التقليدي الحالي، وعن الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

3.1- أهمية الدراسة: يمكن أن تظهر أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- إظهار قصور النظام الاقتصادي الرأسمالي في إدارة الاقتصاد العالمي الذي سبب هذه الأزمات المالية العالمية؛

- إلقاء الضوء على ظاهرة الأزمات المالية العالمية، وفهم طبيعتها وإبراز مدى خطورتها على كامل الاقتصاديات.

4.1- هدف الدراسة: إن من بين الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها والتوصل إليها نجد ما يلي:

- عرض آليات عمل النظام المالي الإسلامي، وتحديد مدى قدرته على حل مشاكل التمويل في البلاد العربية؛

- التطرق لمدى الانتشار الدولي للتمويل الإسلامي والتطبيق الفعلي له داخل مؤسساته.

5.1- منهج الدراسة: للإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم في أجزاء منه على استقراء الواقع، بما فيه الأزمات المالية العالمية، وكذلك المنهج التجريبي لمحاولة إسقاط ذلك على النظام المالي الإسلامي للتحليل، ومن تم استنتاج واستنباط مدى قدرة ذلك النظام وفق الأدوات المالية المبينة داخل هيكله الأساسية، وبواسطة مؤسساته على التقليل من الآثار السلبية المتولدة من تلك الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

6.1- خطة الدراسة: سيتم عرض هذه الدراسة في ثلاثة محاور، وذاك على النحو التالي:

- المحور الأول: الإطار العام للأزمة المالية العالمية (سبتمبر 2008)؛
- المحور الثاني: النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي؛
- المحور الثالث: دور النظام المالي الإسلامي في معالجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

2- الإطار العام للأزمة المالية العالمية (سبتمبر 2008)

1.2- مفهوم الأزمة المالية: الأزمة المالية هي انخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول هي إما رأس مال عادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل: (الآلات والمعدات)، أو أصول مالية كحقوق الملكية لرأس المال المادي مثل: (الأسهم)، أو حقوق ملكية للأصول المالية مثل: (بالمشتقات المالية). (1)

قد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم وفي عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو المؤسسات المالية لتمتد لباقي الاقتصاد. وقد تحدث بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، مسببها يكون تدفق رؤوس الأموال الضخمة للداخل ويرافقها توسع مفرط في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقرضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة ثم حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. (2)

2.2- جوهر الأزمة المالية العالمية: قد حملت القيادة السياسية في الو.م.أ شعارا بتوفير منزل لكل مواطن فساعد هذا على انتشار المكاتب العقارية، والبنوك الاستثمارية في المجال العقاري، وأصبح يمكن لكل مواطن الحصول على منزل في مقابل دفع ثمنه على أقساط شهرية تعادل في بداية القرض قيمة الإيجار الشهري لهذا المنزل.

ونظرا لأن أثمان العقارات في ارتفاع مستمر، فضلا عن أنها شهدت خلال السنوات الخمس السابقة عن الأزمة، رواجاً غير مسبوق في الولايات المتحدة، فقد أغرى هذا المقترضين، وقد تملكوا هذه العقارات من أجل رهنها أو رهن بعضها في مقابل الحصول على قروض، لإنفاقها على شراء منازل أخرى، وهم على يقين من قدرتهم على سداد الأقساط الشهرية المطلوبة منهم، وبالنظر إلى الارتفاع المستمر لقيم العقارات التي تملكوها، غير أن عقد القرض الذي كان يتم إبرامه بين المؤسسة المالية والمقترض نظير شراء المنزل، كان يتضمن شروطا مجحفة: (3)

- أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية، كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة؛
- إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض يحل أجله، فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات؛
- المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاثة الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض، وهذا أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية أي جزء من العقار، إلا بعد مرور ثلاث سنوات.

وكان يجد المقترض نفسه أمام أحد الخيارين: إما إطعام عائلته، أو دفع الأقساط الشهرية، فيختار الطريق الأول، ويتوقف عن الدفع، ويكون مصيره إخلاء منزله. وعليه ومع تكرار ذلك انهارت أسواق العقارات.

3.2- أسباب الأزمة المالية العالمية: يمكن إرجاع أسباب الأزمة المالية العالمية إلى العناصر التالية:

1.3.2- الأسباب المتعلقة بالقطاع المالي: شهد القطاع المصرفي اتساعا بعد انهيار نظام "بريتون وودز"

- (1) أمينة موسلي، 2017، عدوى الأزمات المالية: دراسة حالة أزمة الرهن العقاري "Subprimes"، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص118.
- (2) علي عبد العال، 2017، البنوك الإسلامية بين نظم البنوك المركزية والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص159-161.
- (3) إبراهيم عبد العزيز النجار، 2009، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ص49.
- في التسعينيات، إذ كانت تلك المدة البداية الحقيقية لتضخم القطاع المالي وانفتاحه، إذ تم التحول من نظام سعر الصرف الثابت مع وجود قيود على حركة رؤوس الأموال دولياً إلى أسعار نظام الصرف العائمة مع إطلاق حركة رؤوس الأموال بكل أصنافها، وأخذ التضخم المالي بالاتساع مع مجيء الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" ورئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" منذ مطلع الثمانينيات، واللدان اتبعاً نموذجاً ليبراليا قائماً على أساس التخفيض الضريبي، وتخفيض القيود على حركة رؤوس الأموال. فالسياسة الضريبية للولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور في الأزمة المالية إذ أن القانون الضريبي كان أكثر انحيازاً للطبقات العليا في المجتمع. (4)

الجدول رقم (01): إجمالي الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2001-2009)

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البيان	66,2	66,9	67,5	69,8	73,1	73,9	65,1	67,3	62,4

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، 2014، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص205.

ويتبين من الجدول أعلاه أن حجم الضرائب في الو.م.أ سجل أعلى مستوى له عام 2006 إذ بلغ 73,9 مليار دولار فيما حقق أدنى مستوى له عام 2009 وبمقدار 62,4 مليار دولار، بينما يتراوح بين (66-77) مليار دولار في الأعوام الأخرى. (5) ومن الأسباب المالية الأخرى، نجد ما يلي:

2.1.3.1- المتاجرة في المخاطر وتركيزها: أدت سياسات التحرر المالي وتعويم العملات إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالصفقات المالية، الأمر الذي ترتب عليه أن يكون هنالك تحوط لدى المتعاملين فيها لتفادي المساوئ الناجمة عن تقلبات سعر الصرف. فظهر ابتكار مالي سمي بالعقود المستقبلية في العملات، وتعتبر "المشتقات المالية" إحدى أنواع هذه العقود على اختلاف صورها من عقود بالهامش وخيارات وتوريق أو تسنيد، وهذا الاتجار في المخاطر هدفه واحد تنويع المخاطر والتحوط والتأمين ضد الخسائر التي يتوقع أن تحدث مستقبلاً. (6)

2.1.3.2- انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي: منذ أن طبق نموذج العولمة احتدم الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي المتمثل بإنتاج السلع والخدمات، والاقتصاد الورقي الذي تمثله الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية. فقد أظهرت بيانات بنك التسويات الدولية أن قيمة المشتقات المالية نهاية عام 2007 بلغت 600 تريليون دولار أي ما يعادل (11 مرة) من الناتج الحقيقي العالمي، وفي عام 2008 بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي في عقود المشتقات المالية غير المسددة نحو 592 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 10 أضعاف الناتج

(4) عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، 2014، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص205.

(5) نفس المرجع أعلاه، ص206.

(6) نفس المرجع أعلاه، ص206.

المحلي الإجمالي والذي بلغ نحو 60 تريليون دولار للعام نفسه. (7)

2.3.2- الاختلالات المتعلقة بالعولمة: من أهم سمات الرأسمالية والمتمثلة بالعولمة أن تحمل في طياتها اختلالات واسعة من الانحياز لصالح رأس المال على حساب العمل وتركيز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع وتوالد الصدمات الخارجية والتي ازدادت بشكل مفرط منذ العقد الأخيرين، ومن العديد من الاختلالات نسوق:

1.2.3.2- الاختلال في توزيع الدخل: وهو الاختلال بين دول العالم المختلفة وبين الأفراد في الدولة الواحدة، بالإضافة إلى ارتفاع حدة المنافسة بين الأقطاب الاقتصادية العالمية في الأسواق ورغبتها في الحصول على الاستثمارات الأجنبية، كل هذه الأمور عمقت من الانحياز لصالح رأس المال على حساب العمل مما انعكس على تقليص الأجور وانخفاض دخول العمال، بينما ارتفعت الأرباح لصالح أصحاب رؤوس الأموال لاتساع حرية حركتهما محليا ودوليا، وفي نفس الوقت أصبح أعداد العمال الذين يعيشون في ظروف سيئة يرتفع. (8)

2.2.3.2- الاختلال بين الادخار والاستثمار دوليا: منذ عام 2000 أخذت الفجوة تتسع بين الادخار والاستثمار وهو ما انعكس على تزايد الاختلالات في الحسابات الجارية في الإقتصادات الرئيسة، وارتفاع العجز في الو.م.أ وتزايد الفوائض التجارية في الدول الناشئة. فاستمرار الاختلال بين الادخار والاستثمار أدى إلى وفرة الادخار في هذه الدول مما ولد تزايد في تدفقات رأس المال منها إلى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة. (9)

ويظهر في الجدول أسفله أن في الدول المتقدمة انخفضت نسبة الادخار من 20,9% عام 2006 إلى 17,1% عام 2009 ونسبة الاستثمار من 21,6% إلى 17,8%، ومن آثار تدفق الأموال إلى الو.م.أ زيادة من حدة منح القروض لدوي الملاة المتدنية، إذ أن السيولة الفائضة هي من العوامل المسببة لأزمة الرهون العقارية.

الجدول رقم (02): الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعات الدولية للمدة (2009-2004)

(الوحدة: نسبة مئوية)

البيان	الدول المتقدمة		الدول النامية		العالم	
الأعوام	الادخار	الاستثمار	الادخار	الاستثمار	الادخار	الاستثمار
2006	20,9%	21,6%	33%	27,9%	24,1%	23,1%
2007	20,8%	21,6%	33,3%	29,2%	24,3%	27,7%
2008	19,6%	20,9%	33,8%	30,3%	24,1%	23,8%
2009	17,1%	17,8%	32,1%	30,1%	21,8%	21,6%

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، 2014، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 208.

(7) عبد الكريم جابر العيساوي، 2011، نحو مساهمة فاعلة للدول النامية لبناء نظام اقتصادي دولي جديد، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد (27)، المجلد (07)، ص 81.

(8) عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، نفس المرجع السابق، ص 215.

(9) نفس المرجع أعلاه، ص 214.

3- النظام الاقتصادي والمالي الإسلامي

1.3- المفهوم والأبعاد: إن الاقتصاد الإسلامي يفسر الظاهرة الاقتصادية معتمدا على قواعد شرعية وقيما إسلامية، فمثلا نجد أن أوامر الله في تحريم الربا قاطعة، لذلك قضى الإسلام على المعاملات الربوية وأرسى دعائم المشاركة بين العمل ورأس المال، كما جمع الزكاة بنسب معينة من فئات محددة ووزعها على الفئات المستحقة.

إن من بين ما أثار روح التحدي لدى المثقفين في الأقطار الإسلامية، تلك الأزمات التي كانت تعصف بالرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين. (10) فقد ظهرت مساهمات عديدة في الاقتصاد الإسلامي تؤكد أنه علم حديث له خصائص، فهو ليس من العلوم الشرعية رغم أنه يعتمد على قواعد مستمدة من هذه العلوم. أما عن أسباب الأزمة من المنظور الإسلامي، فإنها تلتخص في ما يلي: (11)

- الفوائد الربوية، التوريق، المشتقات المالية، عقود الخيارات والعقود المستقبلية؛
- انتشار الفساد والمعاملات الوهمية التي لا ينتج عنها مبادلات فعلية للسلع والخدمات.

2.3- النظام المالي الإسلامي في العصر الحديث: من الدول الإسلامية التي اتخذت خطوات لإلغاء الفائدة من البنوك نجد دولة باكستان، فلقد أعد مجلس الفكر الإسلامي في باكستان تقريرا لإلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي. كما أن طبيعة العلاقة في الوقت الحالي بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي تختلف من دولة لأخرى وفقا للإطار القانوني المنظم لأوضاع البنوك في هذه الدول. ونجد الآن ثلاثة نماذج لهذه العلاقة: (12)

1.2.3- النموذج الأول: يوجد في الدول التي قامت بتحويل مصارفها إلى النظام الإسلامي كباكستان، إيران والسودان. فإن العلاقة هنا محددة بضوابط تتلاءم مع مبادئ النشاط المصرفي الإسلامي، ويتولى البنك المركزي الإشراف على الوحدات المصرفية الإسلامية ومراقبة إتباعها لهذه القواعد دون تعارض في الأهداف بينهما.

2.2.3- النموذج الثاني: يوجد في الدول التي سمحت بقيام بنوك إسلامية وأصدرت لذلك قوانين تنظم حركته بعيدا عن البنوك التقليدية، وتضع لها الحدود والضوابط وتخصص لها الأجهزة الحكومية التي تشرف على النشاط وتتأكد من ممارستها، ومثال على ذلك ما حدث في كل من (تركيا، ماليزيا، الأردن والإمارات العربية).

3.2.3- النموذج الثالث: يوجد في الدول التي أنشأت بنوك إسلامية خلافا للبنوك التقليدية، والبنوك الإسلامية ليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك الأخرى، فهي تعمل وفقا لسياسة البنك المركزي الربوي.

ويرى القائمون على العمل المصرفي الإسلامي بالنسبة لدور البنك المركزي، أن البنوك المركزية تقوم بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تنخفض السيولة، أو عندما تقدم الحكومات على انتهاج سياسات توسعية وترغب في زيادة التحويلات المقدمة من البنوك للعملاء، وعلى هذا تقوم البنوك المركزية بتقاضي فوائد

(10) محمود حامد عبد الرزاق، 2012، النظام المالي الإسلامي ودوره في الاقتصاد العربي، جامعة الدول العربية، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 32-33.

(11) صلاح الدين فهمي، 2010، الأزمة الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، مصر، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، ص 152.

(12) محمود حامد عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 36.

محددة سلفاً من البنوك المقرضة، وواضح أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من مثل هذا الأسلوب، مما يجعلها في وضع حساس بالنسبة للسيولة. لذلك على البنوك الإسلامية أن تزيد من الودائع تحت الطلب، وخاصة أنها لا تتعارض وأحكام الشريعة، خاصة أن الأموال المودعة لديه من البنوك سواء في داخل القطر أو خارجه تكون بنظام المشاركة. أما بخصوص دور البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك، فإنه يستطيع أن يقوم بهذا الدور أيضاً ولكن بضوابط النظام المصرفي الإسلامي. (13)

3.3- آليات عمل المؤسسات المالية والنقدية الإسلامية: يتأسس جوهر عمل المصرفية الإسلامية في القيام بالوساطة المالية على نظام المشاركة في الربح والخسارة، وعليه تتوسط المصارف الإسلامية المودعين (أصحاب الأموال) ومستخدمي هذه الأموال (أصحاب الأعمال) عن طريق تقديم تمويل "عيني" موجه إلى أنشطة اقتصادية محددة وفقاً لصيغة توظيف محددة، وتحمل نتائج هذا التوظيف كسباً كانت أو خسارة، ولا تقدم هذه المصارف تمويلاً نقدياً، أي لا تتاجر في "الائتمان"، على أساس أن "النقد" لا تزيد في ذاتها، وإنما تتغير زيادة ونقصاناً بالاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تحصل هذه المصارف على أموال المودعين المضاربة "أي وفقاً لعقد المضاربة الشرعي" باستثناء "الودائع الجارية"، ثم تقدم هذه الأموال إلى مستخدميها وفقاً لنظام المشاركة بصيغة مختلفة. (14) ويعتبر الربح وليس الفائدة المحرك الرئيسي للنظام الإسلامي. (15)

4.3- قوة انتشار التمويل الإسلامي في العالم: تخطط بريطانيا ليكون حي المال في لندن أحد البوابات العالمية للمنتجات المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي، وقد تنامي سوق السندات الإسلامية في العالم وأصبحت متاحة في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، ماليزيا واندونيسيا. ففي الولايات المتحدة تشهد مؤسسات التمويل الإسلامي إقبالا متزايداً من جانب المسلمين الأمريكيين حيث يوجد في أمريكا ما بين 6 إلى 7 مليون مسلم من 300 مليون أمريكي.

كما شهدت العاصمة البريطانية على مدار السنوات الخمس الماضية عدة تجارب في العمليات المالية الإسلامية، تبلورت في وجود أربعة بنوك إسلامية معاملاتها تتوافق مع المبادئ الإسلامية في إدارة الأصول. كما ينمو التمويل الإسلامي بسرعة في جنوب شرق آسيا، فاندونيسيا أصدرت 1,6 مليار دولار سندات إسلامية لإنعاش اقتصادها. وتعد ماليزيا أكبر سوق للسندات الإسلامية في العالم، حيث أصدرت في السنوات

(2009-2010) سندات إسلامية بلغت 47 مليار دولار أي ما يعادل ثلثي إجمالي السندات الإسلامية على مستوى العالم، علما بأن السندات الإسلامية لا تخضع لنظام الفائدة ولكن تخضع لنظام المربحة. (16)

(13) محمد ربيع ثابت، 2008، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مصر، الحرية للنشر والتوزيع، ص 116.

(14) محمود حامد عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 42.

(15) محمود حامد محمود عبد الرزاق، 2013، الأزمة المالية العالمية ودور النظام المالي الإسلامي بالتطبيق على الاقتصاد العربي، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ص 202.

(16) نفس المرجع أعلاه، ص 204.

4- دور النظام المالي الإسلامي في معالجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

1.4- حلول الاقتصاد الإسلامي لمواجهة الأزمة المالية العالمية: تعددت الآراء حول الحلول لمواجهة الأزمة فيما بين علماء الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي ورجال الدولة، ودارت العديد من المناقشات التي أُنْفِقَ فيها الاقتصاديين العالميين مع ما جاء في النظام الاقتصاد الإسلامي، حيث رأى هذا الفريق أن الأزمة المالية الحالية أثبتت فشل كل الأنظمة المعادية للإسلام، وفيما يلي بعض ما استندوا إليه في رأيهم: (17)

1.1.4- أهمية إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات: مفهوم تداول السلع التي تشبع حاجات الإنسان تعتبر جزء من عملية الإنتاج، لأن التداول عبارة عن نقل السلع من مكان لآخر لتقريب المنتج من المستهلك، ولكن الاقتصاد العالمي مبني على إمكانية تداول مستندات مالية لا مقابل لها، وهو ما يرفضه النظام المالي الإسلامي، فلا يجوز بيع إلا ما تملكه فعليا، حرصا على ربط الأرباح التجارية بعمل.

2.1.4- تحقيق مبادئ النظام المالي الإسلامي: إن من المبادئ التي أكدها النظام المالي الإسلامي هو ضرورة العمل على نمو المال وعدم اكتنازه، والعدالة في توزيع الثروة، وإقرار مبدأ الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة وصياغة واحترام هذه الملكية، وهذا ما افتقده النظام الرأسمالي ومن ثم حدثت الأزمات المالية في ذلك النظام.

كما أن من بين أهم المراكز، التي أغفلتها الرأسمالية "إباحة البيع وتحريم الربا، تحريم بيع الدين بالدين، تحريم المضاربات المالية التي تعتمد على التخمين والمجازفة، إعادة توزيع الثروة بالميراث، فرض الزكاة، إعادة توزيع الثروة تحقيقا للتكافل الاجتماعي تحريم الاحتكار والاستغلال، تحريم الإسراف والتبذير، منع وتحريم تبديد الأموال، العمل بنظام السوق في تحديد الأسعار، ومنها أيضا الرقابة الدائمة للأسواق المالية، لمنع الغش والغرر والجهالة".

2.4- شهادة الغرب بحلول الاقتصاد الإسلامي: لقد دعا "بوفيس فانسون" رئيس تحرير مجلة "تشانجر" إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية، كحل للتخلص من مساوئ النظام الرأسمالي، ومما ذكره قوله: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا".

وأضاف بأنه لو حاول القائمون على مصارف الدول الرأسمالية، احترام ما ورد في القرآن من تعاليم ومبادئ، ما حلت هذه الأزمات المالية. كما أن "موريس آلي" "Maurice Allais" العالم الاقتصادي الفرنسي،

سجل انتقادات إلى أسلوب عمل الأسواق المالية والنظام الرأسمالي، وتنبأ بحدوث أزمات وشبه البورصات بكازينوهات للمراهقين والمقامرين. (18)

3.4- تأثير وتبعية النظام المالي العربي للنظام المالي الرأسمالي: إن من مظاهر التأثير والتبعية ما يلي: (19)

- الارتباط الذي يصل في بعض القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاعات المالية إلى حد التبعية الاقتصادية

(17) محمود حامد محمود عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 218-219.

(18) محمد إبراهيم خيرى الوكيل، 2014، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، ص 35.

(19) محمود حامد محمود عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 44.

المرفوضة، بحيث عرفت الدول العربية خسائر وصلت إلى 2,5 تريليون دولار نتيجة لأثار الأزمة المالية العالمية؛ - ارتفاع حجم الأموال العربية المودعة في بنوك أمريكية وفي الدول الأوروبية خاصة في البورصات، وما من شك فإن حركات الإفلاس المتتابة للبنوك الغربية، والانهارات المتتالية لبورصاتها تعني ضياع الأرصدة المستغلة والموظفة؛

- التدني النسبي لنصيب أمريكا والدول الغربية من المعاملات التجارية العربية استيرادا وتصديرا، حيث تبلغ التجارة العربية الأمريكية 11% فقط من حجم التجارة العربية مع دول العالم الأخرى.

4.4- قدرة النظام المالي الإسلامي على تفادي الأزمات المالية العالمية وحل مشاكل التمويل في الوطن العربي:

اتخذت عدة دول عربية إجراءات لمواجهة الأزمة التي أثرت على القطاع المصرفي، فإلى جانب تأكيد معظم الحكومات على ضمان ودائع البنوك، تدخلت أيضا بضخ السيولة في أسواق المال، مثل السعودية التي ضخّت 3 مليار دولار وخفضت من أسعار الفائدة كما ضخّت الإمارات 7 مليار دولار في القطاع المصرفي لإنقاذ الإمارات عامة ودبي خاصة من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

إن مساهمة الدول العربية للعولمة، وقبولها للنموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد، تفتح الكثير من الدروب التي تفضي إلى تعميق علاقات التبعية، والتي تعوق الإرادة الوطنية وتعصف بالاستقلال الوطني. وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغي العمل على الخلاص منها بسلك سبيل آخر غير الذي تفرضه العولمة، هذا الطريق هو تبني النظام الاقتصادي الإسلامي وتفعيله على أرض الواقع. (20) كما يمكن سرد بعض الحلول في النقاط التالية: (21)

1.4.4- تحقيق التنمية المستقلة: يكون ذلك برفع مستوى الوعي لدى النخب والجماهير بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي العربي، والتعاون فيما بين الدول الإسلامية، فإذا كانت عدالة توزيع الدخل والثروة والمشاركة والاقتناع الشعبي بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج، والممهّد لكفاءة تطبيقه، فإن التعاون (العربي- العربي) هو خط الدفاع الثاني، بل ضرورة لا بديل لها.

2.4.4- تسهيل التبادل التجاري (العربي- العربي): إن الوطن العربي بحاجة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي حتى يستطيع مواجهة الأزمة المالية العالمية، وأن الخطوة الأولى تتمثل في ضرورة توسيع النشاط التجاري العربي، من خلال إقامة مشروعات عربية مشتركة.

3.4.4- تفعيل دور الزكاة في الوطن العربي: تعتبر ندرة رأس المال مشكلة الدول النامية، وتساعد الزكاة على حل هذه المشكلة بإتفاق أموالها على الطلب الاستثماري، ويرى البعض أن الاقتصاد الإسلامي بلغ درجة عالية من التطور، وعرف كثيرا من الظواهر الاقتصادية، وتعامل معها واستطاع أن يبنى اقتصادا قويا يمحو من المجتمع الفقر عن كل فرد، وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه النظم الاقتصادية المعاصرة دون أن تصل إليه. (22)

(20) إبراهيم العيسوي، 2009، التنمية في مصر: الواقع، التعثر والبديل الأفضل، القاهرة، مصر، المكتبة الأكاديمية، ص 116.

(21) محمود حامد محمود عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 224-225.

(22) محمود حامد عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 56-57.

4.4.4- تعزيز دور التكتلات الاقتصادية: إن من بين الحلول المطروحة هو حتمية الدخول في تكتلات اقتصادية ثنائية أو جماعية مع الدول العربية أو الإفريقية وذلك لتحسين فرص إتاحة الموارد الطبيعية، وفرص الاستثمار، مع ضرورة إنشاء عملة عربية موحدة وإزالة الحواجز البيروقراطية، مع التطبيق الفعال لحرية الحركة، التوظيف والمعاملات، حيث يساعد ذلك على استعادة تنشيط الاستثمارات والمبادلات بين الدول العربية. (23)

5.4.4- تحسين أداء المصارف الإسلامية: تشير الإحصائيات إلى أن حجم التمويل الإسلامي في العالم بلغ 700 مليار دولار عام 2009. ويمكن أن يصل إلى أكثر من تريليون دولار، من خلال 300 مصرف ومؤسسة تمويلية في العالم، كما يلاحظ أن هناك نقص في خبراء المصرفية الإسلامية، واكتساب الخبرة في هذا المجال تحتاج من (15-20) عاما للحصول عليها. (24)

5.4- تقييم الجهود التمويلية للبنوك الإسلامية: في هذا الجزء من الدراسة سنبين واقع التمويل في البنوك الإسلامية، من خلال الفترة المختارة (2008-2011) والتي تمثل فترة ظهور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وستقتصر الدراسة كذلك على البنك الإسلامي الأردني (IB) والبنك التجاري الأردني (CB) كعينة. وذلك قصد معرفة مدى نجاعة البنوك الإسلامية على مواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، ومقارنتها مع البنوك التقليدية.

1.5.4- واقع التمويل في البنك الإسلامي الأردني: لقد تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة أردنية بتاريخ 28 ديسمبر 1978، ومركزه الرئيسي بمدينة عمان، ورأسمال قدره 2 مليون دينار أردني.

يقدم هذا البنك جميع الأعمال المالية، المصرفية والاستثمارية المنظمة على أساس غير الفائدة، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة التي بلغ عددها (62) فرعاً و(13) مكتبا. (25)

1.1.5.4- تأثير الأزمة المالية على تطور الوضع المالي للبنك الإسلامي الأردني والبنك التجاري الأردني من خلال الفترة (2008-2011): من خلال معطيات التقارير السنوية المحصل عليها لكلا البنكين، سنحاول دراسة تطور أعمال الوضع المالي للبنك الإسلامي الأردني، والبنك التجاري الأردني من خلال حساب معدلات النمو الحاصلة خلال مدة الدراسة (2008-2011).

تم حساب معدل النمو (26) بالاستناد إلى العلاقة التالية: $r = \left[\frac{y_t}{y_0} \right]^{\left(\frac{1}{n-1} \right)} - 1 \times 100$

إذ أن r : يمثل معدل النمو؛ n : يمثل عدد السنوات؛

y_t : يمثل قيمة المؤشر في السنة الأخيرة؛ y_0 : يمثل قيمة المؤشر في السنة الأولى.

(23) سعيد سامي الحلاق، سامي يوسف العتوم، 2010، الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي، رقم 476، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، ص 106.

(24) محمود حامد عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 45.

(25) البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي، لسنة (2011)، ص 19.

(26) حسين ديكان درويش، 2002، أثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكلفة الاستثمار، العدد 04، المجلد 01، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ص 209.

الجدول رقم (03): تأثير الأزمة المالية على تطور الوضع المالي للبنك الإسلامي الأردني والبنك التجاري الأردني من خلال الفترة (2008-2011)

(الوحدة: مليون دينار أردني)

السنوات	صافي الأرباح (بعد الضريبة)		إجمالي الموجودات (الأصول)		ودائع العملاء		إجمالي التمويل والاستثمارات	
	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB
2008	1848,373	35,140	1848,373	1848,373	421,530	1883	102,49	1434
2009	2183,062	27,888	2183,062	2183,062	443,340	2188	144,530	1557
2010	2603,683	29,093	2603,683	2603,683	551,570	2593	185,280	1701
2011	2898,300	28,324	2898,300	-0,3039	609,840	2858	202,050	1779
معدل النمو	(%152,21)	(%6,93)	(%16,17)	(%8,47)	(%14,92)	(%13,09)	(%7,45)	(%25,38)
متوسط IB	%7,90							
متوسط CB	(%26,32)							

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات التقارير السنوية لكل من البنك الإسلامي الأردني والبنك التجاري الأردني، للسنوات المختارة، (2008-2011).

من خلال الجدول يظهر أن البنك الإسلامي الأردني حقق متوسط إجمالي موجب قدر بـ %7,90، أما متوسط البنك التجاري الأردني قدر بـ (%26,32)، وبالتالي فإن البنك الإسلامي الأردني حقق نجاحاً خلال الأزمة.

2.1.5.4- تقييم إنجازات البنك الإسلامي الأردني وتجربته المصرفية: إن الهدف من هذه الدراسة ليس تقييم تجربة البنك الإسلامي الأردني في عمليات التمويل بشكل نظري دون الرجوع إلى الصيغ التمويلية التي يتعامل بها طيلة عقود الماضية. وسيتم بيان التمويل للصيغ بالمصرف الإسلامي الأردني من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نسب صيغ التمويل الإسلامي في البنك الإسلامي الأردني من خلال الفترة (2008-2011)

(الوحدة: آلاف الدنانير الأردنية)

السنوات	2008		2009		2010		2011	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
المشاركة	35,646	%1,5	348,806	%1,4	30,970	%1,2	32,484	%1,3

بالمربحة	806,222	%86	913,106	%85	1039,338	%84	1080,996	%81
الإجارة	110,308	%11	134,951	%12	168,539	%13	222,921	%16

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني، للسنوات المختارة، (2008-2011).

- يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المشاركة في البنك الإسلامي الأردني تميل نحو التدنّي، ففي عام (2008) كانت نسبة المشاركة من مجموع تمويل البنك بـ 1,5%، ثم بدأت بالتناقص في عام (2009) إلى أن وصلت إلى 1,4%، وأستمر التناقص لهذه الصيغة في عامي (2010-2011) إلى (1,3%).
- صيغة المربحة هي أكثر نسب التمويل اعتماداً، ولكن نسب هذه الصيغة في تناقص، حيث نلاحظ نسبة التمويل لسنة (2008) بلغت حوالي 86%، وفي عام (2009) انخفضت إلى 85%، وكذلك في عام (2010) انخفضت إلى 84% ثم إلى 81% عام (2011).
- نسبة الإجارة تأتي في المرتبة الثانية بعد أسلوب المربحة، وهذه الصيغة في تزايد بطيء، ففي عام (2008) كانت نسبة التمويل لهذه الصيغة تمثل نسبة 11%، وارتفعت هذه النسبة في السنوات (2009، 2010 و 2011) إلى 12%، 13% و 16% على التوالي.

5- النتائج ومناقشتها:

- تعتبر الأزمات المالية العالمية لسنة 2008 إحدى سمات النظام الرأسمالي، وأزمة الرهن العقاري من الأسباب المباشرة في بروزها، ويعتبر التعامل بالتّبا، الديون والتوريق، من أهم أسباب انفجار أزمة الرهن العقاري، وهذا يتوافق مع الفرضية الأولى، ويتوافق مع نتائج دراسة (2009)، لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.
- يستطيع النظام المالي الإسلامي بما يمتلكه من مقومات، حماية الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي من ويلات النظام الرأسمالي القائم على الفائدة الربوية، وهذا يتوافق مع الفرضية الثانية، ومع نتائج دراسة (2010)، لسامي بن إبراهيم السويلم، لأن التصنيفات، سواء القديمة أو الحديثة للنظام المالي الإسلامي أثبتت قدرة هذا النظام على حل المشاكل الاقتصادية، بما يمتلكه من مؤسسات كالبنوك الإسلامية ومؤسسات الزكاة.
- مع استمرارية الظروف الاقتصادية التي شهدها العالم والبلدان المحيطة بالمملكة الأردنية، وانعكاس آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على البيئة المحلية، إلا أن البنك الإسلامي الأردني حقق نجاحاً خلال فترة الأزمة، مع الإشارة إلى أن البنك التجاري الأردني كان أكثر عرضة للتأثير مقارنة بالبنك الإسلامي في ظل الأزمة المالية.

- هنالك صيغ إسلامية كأسلوب المضاربة، الإستصناع، السلم وكصيغتي المزارعة والمساقاة لم يتعامل بها البنك الإسلامي الأردني، والتي في حال تطبيقها سيكون لها أثار إيجابية على الاقتصاد الأردني، واستخدام مثل هذه الصيغ سوف يقوم بزيادة حجم الاستثمارات للبنوك الإسلامية، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد.
- يمكن القول أن هناك تقصير من جانب المصارف الإسلامية الأردنية في الامتثال إلى المشاركة في الربح والخسارة والمضاربة وغيرها من الصيغ، كما أنه هنالك خلل على المستوى النظري لهذه المؤسسات المالية الإسلامية، والذي يحتاج إلى مراجعة من أجل ترشيد العمل المصرفي. كما أن العلاج الإسلامي يتمحور حول

جملة من الضوابط لا بد من مراعاتها، وعموما فإن الاقتصاد الإسلامي لا يزعم أنه قادر على استئصال التقلبات الاقتصادية، لكن مبادئه قادرة إذا طبقت على النحو صحيح، وهذا يتوافق مع الفرضية الثالثة. ودراسة (2013)، لنادية العقون.

6- الخلاصة:

شهد العالم في ظل العولمة العديد من الأزمات المالية العالمية التي اختلفت من حيث أثارها، إلا أنها اشتركت في أسبابها المرتبطة بمبادئ وطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم أساسا على معدلات الفائدة الربوية، حيث ساهمت العولمة في سهولة انتقال الأزمات وانتشارها بين الدول نتيجة للترابط الموجود بين دول العالم.

وفي ضوء تنامي موجة البعث الإسلامي، فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الإسلامي لا سيما منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فقد فرض النظام الاقتصادي الإسلامي نفسه كبديل لطرح حلول لمواجهه الأزمات المالية، وهذا على مستوى التنظير والمبادئ النظرية، وفي نفس الوقت على مستوى التطبيقات العملية والمؤسسية.

كما أن الدول العربية، تعتبر ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، وتتفاعل مع مجريات العولمة، ومع ارتفاع درجة الانفتاحية لمعظم الدول العربية، كان من الطبيعي أن تتأثر بما يحدث من أزمات مالية على المستوى العالمي.

7- التوصيات: هناك مجموعة من التوصيات التي تم التوصل إليها، ونذكر منها ما يلي:

- 1- ضرورة التقليل من الاعتماد على النظم الاقتصادية الغربية، والمؤسسات المالية والنقدية الدولية كالبنك والصندوق الدوليين، حتى يمكن الإقلال من التبعية الاقتصادية العربية للنظم الاقتصادية الرأسمالية الغربية.
- 2- ضرورة تطبيق النظام المالي الإسلامي بما يمتلك من مقومات نجاح ذاتية ودعائم أصيلة معترف بها، وبالشكل الذي يقي الاقتصاد العربي من الآثار السلبية للأنظمة الاقتصادية والمالية الوضعية (النظام الرأسمالي).

8- المراجع:

- 1- أمينة موسلي، 2017، عدوى الأزمات المالية: دراسة حالة أزمة الرهن العقاري "Subprimes"، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 2- علي عبد العال، 2017، البنوك الإسلامية بين نظم البنوك المركزية والأسواق المالية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 3- إبراهيم عبد العزيز النجار، 2009، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
- 4- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، 2014، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 5- عبد الكريم جابر العيساوي، 2011، نحو مساهمة فاعلة للدول النامية لبناء نظام اقتصادي دولي جديد، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد (27)، المجلد (07).
- 6- محمود حامد عبد الرزاق، 2012، النظام المالي الإسلامي ودوره في الاقتصاد العربي، جامعة الدول العربية، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 7- صلاح الدين فهمي، 2010، الأزمة الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، مصر، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.

- 8- محمد ربيع ثابت، 2008، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مصر، الحرية للنشر والتوزيع.
- 9- محمود حامد محمود عبد الرزاق، 2013، الأزمة المالية العالمية ودور النظام المالي الإسلامي بالتطبيق على الاقتصاد العربي، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
- 10- محمد إبراهيم خيرى الوكيل، 2014، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد.
- 11- إبراهيم العيسوي، 2009، التنمية في مصر: الواقع، التعتير والبديل الأفضل، القاهرة، مصر، المكتبة الأكاديمية.
- 12- سعيد سامي الحلاق، سامي يوسف العتوم، 2010، الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي، رقم 476، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات.
- 13- البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية، لسنة (2008-2011).
- 14- البنك التجاري الأردني، التقارير السنوية، لسنة (2008-2011).
- 15- حسين ديكان درويش، 2002، أثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكلفة الاستثمار، العدد (04)، المجلد (01)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية.

9- المراجع المترجمة إلى اللغة الإنجليزية:

- 1- Amina Mosley, 2017, Infection of Financial Crises: A Case Study of "Subprimes", First Edition, Alexandria, Egypt, Dar Al Wafaa Printing and Publishing.
- 2- Ali Abdel-Al, 2017, Islamic Banks between Central Banks and Financial Markets Systems, First Edition, Alexandria, Egypt, Dar Al Wafaa Printing and Publishing.
- 3- Ibrahim Abdel-Aziz El-Naggar, 2009, Financial Crisis and Reform of the Global Financial System, Alexandria, Egypt, University House.
- 4- Abdul-Karim Shangar Al-Issawi, Abdul-Mahdi Rahim Al-Awaidi, 2014, International Liquidity in Economic and Financial Crises, First Edition, Amman, Jordan, Dar Safa for Publishing and Distribution.
- 5- Abdul Karim Al-Issawi, 2011, Towards Effective Participation of Developing Countries in Building a New International Economic System, Journal of Economic Sciences, University of Basra, Iraq, No (27), vol (07).
- 6- Mahmoud Hamed Abdel Razzaq, 2012, The Islamic Financial System and Its Role in the Arab Economy, League of Arab States, Egypt, published by the Arab Organization for Administrative Development.
- 7 - Salaheddine Fahmy, 2010, World Economic Crisis, First Edition, Egypt, Heba Nile Arab Publishing and Distribution.
- 8- Muhammad Rabie Thabet, 2008, Monetary Policy in the Islamic Economy, First Edition, Egypt, Freedom for Publishing and Distribution.
- 9- Mahmoud Hamed Mahmoud Abdel Razzaq, 2013, The Global Financial Crisis and the Role of the Islamic Financial System in the Arab Economy, Alexandria, Egypt, University House.
- 10- Mohammed Ibrahim Khairi Al-Wakil, 2014, The Global Financial Crisis and How to Treat it from an Islamic Perspective, First Edition, Riyadh, Saudi Arabia, Law and Economics Library.
- 11- Ibrahim El-Essawy, 2009, Development in Egypt: Reality, Tumble and the Best Alternative, Cairo, Egypt, Academic Library.

- 12- Said Sami Al-Hallaq, Sami Yusuf Al-Atoum, 2010, The Global Financial Crisis between the Positive and Islamic Perspective, N° 476, League of Arab States, Cairo, Egypt, Publications of the Arab Organization for Administrative Development, Research and Studies.
- 13- The Islamic Bank of Jordan, Annual Reports, for the year (2008-2011).
- 14- The Jordanian Commercial Bank, Annual Reports, for the year (2008-2011).
- 15- Hussein Dickan Darwish, 2002, Effect of discount rate in determining profitability of return on investment cost, Edition (04), Volume (01), Iraqi Journal of Administrative Sciences.